دراسة اقتصادية للعمالة بالنشاط الزراعي والعوامل المؤثرة على معدل البطالة بالريف والحضر في مصر

د/ علاء أحمد أحمد قطب

باحث أول – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

البطالة هي ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها بكل السبل. وتحدث البطالة في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل. والبطالة هي زيادة القوي البشرية الراغبة في العمل والتي تبحث عن فرص العمل المتاحة. ويتوقف حجم القوي البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدي زيادة معدلات النمو.

واذا ما استمر إهدار هذا المورد الهام مع اغفال دوره في اعمال التنمية الاقتصادية وفي تنفيذ البرامج الخططية الاقتصادية والقومية في مصر فالعواقب سوف تكون وخيمة وأن التأخير في تنمية هذا المورد الهام له من آثار اقتصادية سيئة بعيدة المدى على الاقتصاد المصري يعاني منها في الوقت الراهن من تأخير في تنفيذ برامج التنمية واضعاف الناتج القومي الاجمالي في مصر بصفة مباشرة بل الامر يتطلب سرعة توفير وتدبير الممكن من عنصر رأس المال المطلوب لتنمية هذا المورد البشرى وزيادة المهارات والجرعات التدريبية المناسبة والمطلوبة في سوق العمل البشرى على المستوى المحلى في مصر وعلى المستوى العربي خاصة الدول البترولية ودول الخليج.

ومشكلة البطالة في مصر مشكلة مركبة ويلزم مواجهتها من منظور متكامل من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية حيث ان السياسات المطبقة لمواجهة مشكلة البطالة لم تنجح لأنها صممت بشكل جزئي أو كحل مؤقت دون وضعها في اطار شامل وبذلك فان السعي من أجل حل هذه المشكلة يجب ان يكون شموليا بمعنى أن تتضافر كافة السياسات مثل السياسة السكانية وسياسة التعليم والتدريب وسياسة تشغيل القوى العاملة والسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والسعرية والتشريعية والسياسات المرتبطة باختيار نمط الفن الإنتاجي إلى غير ذلك من السياسات هذا بالإضافة إلي أن السياسات المتبعة تتسم بتركيزها على الاختلالات في الأجل القصير دون الاهتمام بالأجل الطويل وتتميز كذلك بالاهتمام بالآثار المباشرة دون الأخذ في الاعتبار الآثار غير المباشرة فكانت المحصلة النهائية هي تفاقم مشكلة البطالة كماً ونوعاً في الوقت الراهن(٥).

مشكلة الدراسة:

يؤدي الفقد في مورد العمل البشري إلى الفقد في الموارد الأخرى وذلك لأن هذا الفقد يتسبب أيضا في عدم الاستغلال الأمثل للموارد الأخرى. وقد يرجع السبب في ذلك إلى وجود نقاط خلل في السياسات الاقتصادية الكلية –المالية والنقدية والتجارية المتبعة التي تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في الريف والحضر المصري، حيث زادت أعداد المتعطلين على مستوى الجمهورية من نحو ١,٧٠مليون عاطل عام ٢٠٠٠م إلى نحو٣,٦٥مليون عاطل عام ٢٠١٤م، ففي الحضر زادت أعداد المتعطلين من نحو ٠,٧٩ مليون عاطل عام ٢٠٠٠م إلى نحو١,٨٩ مليون عاطل عام ٢٠١٤م، كما زاد أعداد المتعطلين بالريف من نحو٠,٩١ مليون عاطل عام ٢٠٠٠م إلى نحو١,٧٦مليون عاطل عام ٢٠١٤م، وقد ارتفعت أيضا معدلات البطالة من ٨,٩% عام٢٠٠٠م إلى ١٣,٠% عام٢٠١٤م على مستوى الجمهورية، وفي مناطق الحضر زادت معدل البطالة من ٤,١% عام ٢٠٠٠م إلى ٦,٨% عام ٢٠١٤م، وفي الريف المصري زادت من ٤,٨% عام ٢٠٠٠م إلى ٦,٣%عام ٢٠١٤م(٧).

من جهة أخرى فإن لهذا الفقد وعدم الاستغلال الأمثل لمورد العمالة نتائجه السلبية على الاقتصاد المصري في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي والعجز في الإنتاج الزراعي وما أدى من اتساع الفجوة الغذائية والعجز في بعض السلع والخدمات وانخفاض الأجور والدخول الجارية والحقيقية على السواء خاصة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، بالإضافة إلى ضيق أسواق العمل العربية عن استيعاب نسبة من أفراد قوة العمل المصرية خاصة بعد حرب الخليج وعودة العمالة المصرية من العراق التي كانت تستقبل أعداد كبيرة من قوة العمل المصرية، وأيضا عودة أعداد كبيرة من العمالة المصرية من ليبيا عقب الثورة الليبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١- تقدير مؤشرات وملامح قوة العمل من حيث أعداد المشتغلين والمتعطلين ومعدلات البطالة في الريف والحضر المصري.

٢- تحليل هيكل العمالة في النشاط الزراعي وباقي الأنشطة الرئيسية للاقتصاد القومي.

٣- التقدير القياسي لأهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في مصر.

٤- اقتراح بعض السياسات لتخفيض حدة البطالة في الريف والحضر في مصر.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

استخدمت الدراسة في تحليل البيانات اساليب التحليل الوصفي والكمي مثل تقدير النسب المئوية والمتوسطات الحسابية. وتم استخدام بعض أساليب التحليل الإحصائي مثل معادلات الاتجاه العام الزمني، كما اعتمدت هذه الدراسة على التقدير القياسي للعلاقة بين معدل البطالة (y) كمتغير تابع وبعض المتغيرات الاقتصادية التي تظهر أثر بعض السياسات الاقتصادية كمتغيرات تفسيرية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٤ م) وهي: معدل التضخم (X_1)، ونسبة الأنفاق على الاستثمار من إجمالي الأنفاق القومي (X_2) لتظهر اثر السياسات المالية، وسعر الفائدة على الإقراض (X_3)، سعر صرف الجنية مقابل الدولار (X_4) لتظهر اثر السياسات النقدية ، وأيضا نسبة الصادرات من الناتج المحلى الإجمالي(X_5)، ونسبة الواردات من الناتج المحلى الإجمالي(X_6) لتظهر اثر السياسات التجارية، وقبل تقدير النموذج القياسي تم تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن استقرارها باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأهمها إختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) القائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive Process)، والذي يقدر بالصورة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن : ΔY_t: تشير إلى الفرق الأول للسلسلة Y_t حيث :

$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، وتشير ε_t إلى الخطأ العشوائي، P : رتبة النموذج

ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبارات جذر الوحدة، فقد تمت الإستفادة من معيار Akiake information Criterition فى اختبار ديكي - فوللر الموسعDickey - Fuller. وفى حالة قبول فرضية العدم (عدم استقرار متغيرات النموذج) يتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التى يتضمنها النموذج. فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي يصعب الوصول إلى علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag -ARDL)، نموذج ARDL لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين

القصير والطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pereran, 2001).ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \alpha_4 X_{3t-1} + \alpha_5 X_{4t-1} + \alpha_6 X_{5t-1} + \alpha_7 X_{6t-1} + \beta_1 \sum_{j=1}^{q} \Delta Y_{t-i}$$

$$+ \beta_2 \sum_{j=1}^{p1} \Delta X_{1t-i} + \beta_3 \sum_{j=1}^{p2} \Delta X_{2t-i} + \beta_4 \sum_{j=1}^{p3} \Delta X_{3t-i} + \beta_5 \sum_{j=1}^{p4} \Delta X_{4t-i} + \beta_6 \sum_{j=1}^{p5} \Delta X_{5t-i} + \beta_7 \sum_{j=1}^{p6} \Delta X_{6t-i} + e_t$$

ويتميز نموذج ARDL بإمكانية الجمع بين متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0). كما أن هذا النموذج يعطي نتيجة تصحيح الخطأ ((Error Correction Model (ECM) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ. كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto correlation) وبالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة. ولتحديد الحد الأمثل من الابطاءات الزمنية (Optimal Lag Length) وهناك خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار معلومات Akaike(AIC:1973)، معيار معلومات Schwarz (SC:1978)، معيار معلومات(HQ: 1979) Hannan–Quinn، معيار خطأ التوقع النهائي Final prediction error (FPE) المقترح من جانب(1969) Akaike، ومعيار LR. وعند تطبيق هذه المعايير تم البدء باستخدام فترة إبطاء مساوية لعدد واحد صحيح بافتراض وجود حد ثابت واتجاه عام.

ويستخدم اختبار Wald لاختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل المشترك) بين المتغيرات والتي تتمثل في الآتي :

- الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل) :

$H_O: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = \alpha_7 = 0$

- الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل) :

$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq \alpha_7 \neq 0$

حيث تمثل (α_1،α_2، α_3 ، α_4 ، α_5 ،α_6، α_7) معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.

ويشار إلى إحصاءه الاختبار بما يلي: $F_Y = (Y/X_1, X_2 \ldots\ldots, X_6)$

ومن خلال النموذج السابق فأن معامل الاثر طويل الأجل للمتغير هو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة (مضروبا في اشارة سالبه) على معامل المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة فعلى سبيل المثال معامل الاثر طويل الاجل للمتغير X_1 هو $-(\frac{\alpha 3}{\alpha 1})$ وللمتغير X_2 هو $-(\frac{\alpha 2}{\alpha 1})$ ، أما معاملات الآثار قصيرة الأجل فهي عبارة عن معاملات الفروق الأولى للمتغيرات في المعادلة وهي (β_1 ، β_2 ، β_3، β_4 ، β_5 ، β_6، β_7)[٤].

وقد اعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة من الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوي) ومعهد التخطيط القومي والبنك الدولي كما استعانت الدراسة بالعديد من البحوث العلمية والدراسات المنشورة بالمجلات البحثية التي لها صلة وترتبط بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

أولاً : تطور حجم ونمو قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطلين في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٤م):

١ – تطور حجم قوة العمل :

تشمل جميع الافراد في الفئة العمرية (١٥–٦٤ سنة) ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات (المشتغلين).وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل هذا النشاط الاقتصادي ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه (المتعطلين)[٨].

تعتمد حجم قوة العمل على حجم السكان والتركيب العمري والنوعي لهم ويتضح من الجدول (١) أن حجم قوة العمل (١٥-٦٤ سنة) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) قد أرتفع من ١٩,٠٨ مليون فرد عام ٢٠٠٠م إلى ٢٧,٩٤ مليون فرد عام ٢٠١٤م، بزيادة قدرها نحو ٨,٨٦ مليون فرد تمثل نحو ٤٦,٤% من حجم قوة العمل عام ٢٠٠٠م.

وبالنسبة لتوزيع حجم قوة العمل بين الحضر والريف المصري يلاحظ ارتفاع مشاركة الريف في حجم قوة العمل من ١٠,٨٥مليون فرد عام ٢٠٠٠م إلى ١٥,٩٣مليون فرد عام ٢٠١٤م بنسبة زيادة تقدر بحوالي ٤٦,٨٢% من حجم قوة العمل بالريف عام ٢٠٠٠م، وهو ارتفاع ملحوظ إذا ما قورن بالارتفاع الذي حدث في حجم قوة العمل بالحضر حيث ارتفع من ٨,٢٣ مليون فرد عام ٢٠٠٠م إلى ١٢,٠٢مليون فرد عام ٢٠١٤م بنسبة زيادة ٤٦,٠٥% من حجم قوة العمل بالحضر عام ٢٠٠٠م.

وتمثل الأهمية النسبية لحجم قوة العمل بالريف المصري خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نحو٥٦,٩% بينما تمثل نسبة حجم قوة العمل بالحضر نحو ٤٣,١% من اجمالي قوة العمل على مستوى الجمهورية.

جدول رقم (١) تطور قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين بالريف والحضر في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)

السنة	قوة العمل (مليون فرد)			المشتغلين (مليون فرد)			المتعطلين (مليون فرد)		
	الحضر	الريف	الاجمالي	الحضر	الريف	الاجمالي	الحضر	الريف	الاجمالي
2000	8.23	10.85	19.08	7.45	9.94	17.39	0.79	0.91	1.7
2001	8.53	10.93	19.47	7.71	9.97	17.69	0.82	0.96	1.78
2002	8.74	11.25	19.99	7.78	10.19	17.97	0.96	1.06	2.02
2003	8.97	11.5	20.48	7.69	10.55	18.24	1.29	0.95	2.24
2004	8.85	12.12	20.97	7.76	11.06	18.82	1.09	1.06	2.15
2005	9.25	12.64	21.89	8.03	11.41	19.44	1.17	1.28	2.45
2006	9.87	13.13	23	8.58	11.98	20.57	1.29	1.15	2.43
2007	10.01	13.98	23.98	8.84	13.01	21.85	1.17	0.97	2.14
2008	10.57	14.08	24.65	9.36	13.15	22.51	1.22	0.92	2.14
2009	10.92	14.43	25.35	9.52	13.46	22.98	1.4	0.98	2.38
2010	11.34	14.84	26.18	9.94	13.89	23.83	1.39	0.96	2.35
2011	11.53	15	26.53	9.67	13.68	23.35	1.86	1.32	3.18
2012	11.79	15.2	26.99	9.87	13.73	23.6	1.92	1.5	3.42
2013	11.98	15.65	27.62	10.01	13.97	23.97	1.97	1.68	3.65
2014	12.02	15.93	27.94	10.13	14.17	24.3	1.89	1.76	3.65
المتوسط	10.17	13.43	23.61	8.61	12.46	21.07	1.35	1.16	2.51
%	43.1	56.9	100	40.9	59.1	100	53.8	46.2	100

- حجم قوة العمل هي الفئة من السكان التي تقع في الفئة العمرية (15-64 سنة).

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، أعداد متفرقة.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي قوة العمل بالمعادلة رقم (١) بالجدول (٢) أن اجمالي قوة العمل قد اخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً احصائياً بلغ نحو ٠,٦٩٤ مليون فرد وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٩٤% من متوسط حجم قوة العمل والبالغة نحو ٢٣,٦١ مليون فرد خلال فترة الدراسة.

وتشير أيضا معادلة الاتجاه الزمني العام لحجم قوة العمل بالحضر بالمعادلة رقم (٢) بالجدول (٢) أن اجمالي قوة العمل بالحضر قد اخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً احصائياً بلغ نحو ٠,٣٠١ مليون فرد وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٩٦% من متوسط حجم قوة العمل بالحضر والبالغة نحو ١٠,١٧ مليون فرد خلال نفس الفترة.

وتوضح معادلة الاتجاه الزمني العام لحجم قوة العمل بالريف بالمعادلة رقم (٣) بالجدول (٢) أن اجمالي قوة العمل بالريف قد اخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً احصائياً بلغ نحو٠,٣٩٤ مليون فرد وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٩٣% من متوسط حجم قوة العمل بالريف والبالغة نحو ١٣,٤٣ مليون فرد خلال نفس الفترة.

مما سبق يتضح أنه بالرغم ارتفاع الأهمية النسبية للقوة العاملة بالريف ٥٦,٩%أن معدل الزيادة السنوي لها نحو ٢,٩٣% يقل عن نظيره للحضر البالغ نحو ٢,٩٦%.

جدول رقم (٢) تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤)

المتغير التابع		رقم المعادلة	المعادلات	R^2	F	المتوسط	معدل التغير السنوي %
قوة العمل	الاجمالي	1	$\hat{Y}_1 = 18.1 + 0.694\ T$ $(93.7)^{***}\ (32.7)^{***}$	0.98	1072.5^{***}	23.61	2.94
	الحضر	2	$\hat{Y}_2 = 7.77 + 0.301\ T$ $(68.4)^{***}\ (24.1)^{***}$	0.98	579.8^{***}	10.17	2.96
	الريف	3	$\hat{Y}_3 = 10.28 + 0.394\ T$ $(74.6)^{***}\ (26.0)^{***}$	0.98	675.3^{***}	13.43	2.93
المشتغلين	الاجمالي	4	$\hat{Y}_4 = 16.6 + 0.567\ T$ $(49.2)^{***}\ (15.3)^{***}$	0.94	234.1^{***}	21.07	2.69
	الحضر	5	$\hat{Y}_5 = 7.1 + 0.219\ T$ $(50.1)^{***}\ (14.1)^{***}$	0.93	198.6^{***}	8.61	2.54
	الريف	6	$\hat{Y}_6 = 9.5 + 0.349\ T$ $(41.9)^{***}\ (14.0)^{***}$	0.93	195.7^{***}	12.46	2.80
المتعطلين	الاجمالي	9	$\hat{Y}_7 = 1.49 + 0.128\ T$ $(8.8)^{***}\ (6.9)^{***}$	0.78	47.3^{***}	2.51	5.10
	الحضر	7	$\hat{Y}_8 = 0.69 + 0.082\ T$ $(5.6)^{***}\ (9.3)^{***}$	0.87	86.3^{***}	1.35	6.07
	الريف	8	$\hat{Y}_9 = 0.798 + 0.046\ T$ $(77.3)^{***}\ (3.8)^{***}$	0.53	14.3^{***}	1.16	3.96
المشتغلين بالنشاط الزراعي	الريف	10	$\hat{Y}_{10} = 5.178 + 0.135T$ $(21.7)^{***}\ (5.1)^{***}$	0.64	26.33^{***}	5.72	2.36
	الإجمالي	11	$\hat{Y}_{11} = 4.921 + 0.10\ T$ $(22.1)^{***}\ (4.1)^{***}$	0.56	16.7^{***}	6.25	1.6
معدل البطالة	الحضر	12	$\hat{Y}_{12} = 4.173 + 0.18\ T$ $(11.9)^{***}\ (4.6)^{***}$	0.625	21.7^{***}	5.7	3.16
	الريف	13	$\hat{Y}_{13} = 4.61 + 0.04\ T$ $(10.2)^{***}\ (0.8)$	0.048	0.65	4.9	0.82
	الإجمالي	14	$\hat{Y}_{14} = 8.81 + 0.217\ T$ $(12.5)^{***}\ (2.8)^{**}$	0.38	7.84^{**}	10.6	2.05

حيث $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة T ، T متغير الزمن حيث T: (1 ، 2 ، 3 .....، 15)

***** معنوي عند مستوى 1 % ** معنوي عند مستوى 5 % * معنوي عند مستوى 10 %**

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (1) ، (3) ، (4).

٢ – تطور عدد المشتغلين :

المشتغلين هم جميع الأفراد في الفئة العمرية (١٥–٦٤ سنة) ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات(٨).

ويتضح من الجدول (١) أن إجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية قد أرتفع من ١٧,٣٩مليون عامل عام ٢٠٠٠م إلى ٢٤,٣ مليون عامل عام ٢٠١٤م بمقدار زيادة نحو ٦,٩١مليون عامل وبنسبة ٣٩,٧% من إجمالي عدد المشتغلين عام ٢٠٠٠م.

وبالنسبة لتوزيع عدد المشتغلين وفقاً لتوزيعهم بين الحضر والريف يلاحظ ارتفاع عدد المشتغلين بالحضر من ٧,٤٥ مليون عامل عام ٢٠٠٠م إلى ١٠,١٣مليون عامل عام ٢٠١٤م بزيادة قدرها نحو ٢,٦٨ مليون عامل تمثل نحو ٣٦% من إجمالي عدد المشتغلين بالحضر عام ٢٠٠٠م.

كما ارتفع عدد المشتغلين بالريف من ٩,٩٤مليون عامل عام ٢٠٠٠م إلى ١٤,١٧ مليون عامل عام ٢٠١٤م بزيادة قدرها نحو ٤,٢٣مليون عامل تمثل نحو ٤٢,٦% من إجمالي عدد المشتغلين بالريف عام ٢٠٠٠م.

وتمثل الأهمية النسبية لعدد المشتغلين بالريف المصري خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نحو ٥٩,١% بينما تمثل نسبة عدد المشتغلين بالحضر نحو ٤٠,٩% من اجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالمعادلة رقم (٤) بالجدول (٢) أن اجمالي عدد المشتغلين قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بلغ نحو٠,٥٦٧ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٦٩ % من متوسط عدد المشتغلين والبالغ نحو ٢١,٠٧مليون عامل خلال فترة الدراسة.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالحضر بالمعادلة رقم (٥) أن اجمالي عدد المشتغلين بالحضر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بلغ نحو٠,٢١٩ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٥٤ % من متوسط عدد المشتغلين بالحضر والبالغ نحو ٨,٦١ مليون عامل خلال فترة الدراسة.

كما تشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالريف بالمعادلة رقم (٦) أن اجمالي عدد المشتغلين بالريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بلغ نحو٠,٣٤٩مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٨% من متوسط عدد المشتغلين بالريف والبالغ نحو ١٢,٥مليون عامل خلال فترة الدراسة.

ولما كان الريف المصري هو المصدر الغالب في توفير قوة العمل الزراعية فإنه يصبح من الضروري التعرف على الأهمية النسبية للأنشطة غير الزراعية في النشاط الاقتصادي القومي حيث يتضح من الجدول رقم (٣) مدى النقص النسبي في قوة العمل الزراعي بالرغم من الزيادة المطلقة في مقابل النمو المطلق والنسبي في العمالة الكلية وغير الزراعية، حيث يتضح من الجدول (٣) زيادة متوسط عدد العاملين بالنشاط الزراعي بالحضر من ٠,٣٤ مليون مشتغل كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى نحو ٠,٥٥، ٠,٧٠ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) و (٢٠١٠-٢٠١٤م) على الترتيب، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نحو ٠,٥٣ مليون مشتغل. أيضا تبين زيادة العاملين بالأنشطة غير الزراعية بالحضر من ٧,٣٤ مليون مشتغل كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى نحو ٨,٣١، ٩,٢٣ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) و (٢٠١٠-٢٠١٤م) على الترتيب، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نحو ٨,٢٩ مليون مشتغل.

في حين يتضح التذبذب في متوسط عدد العاملين بالنشاط الزراعي بالريف حيث زادت من ٤,١٩ مليون مشتغل كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى نحو٦,١٤مليون مشتغل كمتوسط للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) ثم انخفض إلى نحو ٦,٠١ مليون عامل كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نحو٥,٧٢ مليون مشتغل.

وفي نفس الوقت تبين الزيادة المستمرة في متوسط العاملين بالأنشطة غير الزراعية بالريف المصري من ٤,٤٤ مليون مشتغل للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى نحو ٦,٤٦، ٧,٨٨ مليون مشتغل للفترتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) و (٢٠١٠-٢٠١٤م) على الترتيب، وقد بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) نحو ٦,٥٥ مليون مشتغل.

كما يتضح أيضا زيادة الأهمية النسبية للعاملين بالنشاط الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي بالريف المصري حيث زادت من ٤٨,٥٥% للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى نحو ٤٨,٧٣% للفترة(٢٠٠٥-٢٠٠٩م) ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٤٣,٢٧% للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، وعلى مستوى فترة الدراسة

(٢٠٠٠-٢٠١٤م) بلغت نسبة العاملين بالنشاط الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي نحو ٤٦,٥٨%.

كما يتضح أيضا التذبذب في الأهمية النسبية للعاملين بالنشاط الزراعي على مستوى الجمهورية من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي حيث زادت من٢٧,٨١% للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى نحو ٣١,١٦% للفترة(٢٠٠٥-٢٠٠٩م) ثم انخفضت مرة أخرى إلى ٢٨,١٤% للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، وعلى مستوى فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) بلغت نسبة العاملين بالنشاط الزراعي نحو ٢٩,٦٧%.

في حين ارتفعت نسبة المشتغلين بكل الانشطة غير الزراعية من نحو٦٨,٨٤% للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) إلى نحو ٧٢,٠ % للفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، وعلى مستوى فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٤م) بلغت نسبة المشتغلين بكل الانشطة غير الزراعية نحو ٧٠,٣٨%.

ويفسر ذلك بارتفاع الأجور بالقطاعات غير الزراعية مقارنة بنظيرتها بالقطاع الزراعي فضلا عن الجهد المبذول بقطاع الزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى اتجاه العمالة للعمل بالقطاعات غير الزراعية[١].

ومن تحليل هيكل العمالة على المستوى القومي تبين حدوث نمو مطلق ونسبي وكبير في عدد المشتغلين بنشاط الصناعة والتعدين من نحو ٢,١٨ مليون مشتغل كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى ٢,٨١، ٣,٠٢ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) و (٢٠١٠-٢٠١٤م) على الترتيب. وأيضا بقطاع التشييد والبناء حيث ارتفع عدد المشتغلين به من ١,١٤ مليون مشتغل كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م) إلى ٢,٠٣، ٢,٧٥ مليون مشتغل كمتوسط للفترتين (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) و (٢٠١٠-٢٠١٤م) على الترتيب.

جدول رقم (٣) تطور هيكل العمالة في النشاط الزراعي وباقي الانشطة الرئيسية للاقتصاد القومي بالمليون مشتغل خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٤)

عدد المشتغلين بالنشاط الاقتصادي	متوسط الفترة (2000- 2004)			متوسط الفترة (2005-2009م)			متوسط الفترة (2010-2014م)			متوسط الفترة (2000-2014م)		
	الحضر	الريف	إجمالي	الحضر	الريف	إجمالي	الحضر	الريف	إجمالي	الحضر	الريف	إجمالي
النشاط الزراعي	0.34	4.19	4.53	0.55	6.14	6.69	0.7	6.01	6.7	0.53	5.72	6.25
الصناعة والتعدين	1.39	0.79	2.18	1.67	1.14	2.81	1.71	1.31	3.02	1.59	1.13	2.72
التشييد والبناء	0.54	0.61	1.14	0.91	1.11	2.03	1.12	1.63	2.75	0.86	1.16	2.01
إجمالي قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	0.55	0.35	0.89	0.89	0.74	1.63	2.23	2.04	4.27	1.22	1.07	2.29
باقي قطاعات النشاط الاقتصادي	4.86	2.69	7.55	4.84	3.47	8.31	4.17	2.9	7.07	4.62	3.2	7.82
إجمالي العاملين بالنشاط غير الزراعي	7.34	4.44	11.8	8.31	6.46	14.78	9.23	7.88	17.11	8.29	6.55	14.85
إجمالي النشاط الاقتصادي	7.68	8.63	16.3	8.86	12.6	21.47	9.93	13.89	23.81	8.82	12.28	21.1
%العاملين بالنشاط الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي	4.43	48.55	27.81	6.21	48.73	31.16	7.05	43.27	28.14	6.01	46.58	29.67
%العاملين بالنشاط غير الزراعي من إجمالي العاملين بالنشاط الاقتصادي	95.57	51.45	72.19	93.8	51.27	68.84	92.95	56.73	71.86	93.99	53.34	70.38

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف المصري بالمعادلة رقم (١٠) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائيا بلغ نحو٠,١٣٥ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٣٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف والبالغ نحو ٥,٧٢مليون عامل خلال فترة الدراسة.

كما تشير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي على مستوى الجمهورية بالمعادلة رقم (١١) بالجدول (٢) أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بلغ نحو٠,١٠ مليون عامل وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر والبالغ نحو ٦,٢٥مليون عامل خلال فترة الدراسة.

٣ – تطور عدد المتعطلين :

المتعطلين هم جميع الافراد في الفئة العمرية (١٥ –٦٤ سنة) الذين يقدرون على العمل ويرغبون ويبحثون عنه ولا يجدونه وتحسب بالفرق بين حجم قوة العمل وعدد المشتغلين[٨].

وبدراسة أعداد المتعطلين في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٤م) يتضح من الجدول (١) أن أعداد المتعطلين قد أرتفع من ١,٧مليون عاطل عام ٢٠٠٠م إلى ٣,٦٥ مليون عاطل عام ٢٠١٤م بزيادة تقدر بنحو ١,٩٥مليون عاطل وتمثل نحو١١٤,٧% من إجمالي عدد المتعطلين عام ٢٠٠٠م، كما أزداد عدد المتعطلين بالحضر من نحو٠,٧٩ مليون عاطل عام ٢٠٠٠، إلى ١,٨٩مليون عاطل عام٢٠١٤م بزيادة تقدر بنحو١,١مليون عاطل وتمثل نحو ١٣٩,٢% من إجمالي عدد المتعطلين بالحضر عام ٢٠٠٠م.

كما أزداد عدد المتعطلين بالمناطق الريفية من نحو٠,٩١مليون عاطل عام٢٠٠٠م إلى ١,٧٦مليون عاطل عام٢٠١٤م بزيادة تقدر بنحو ٠,٨٥مليون عاطل وتمثل نحو٩٣,٤% من إجمالي عدد المتعطلين بالريف المصري عام ٢٠٠٠م.

ويستدل من ذلك أن نسبة المتعطلين في الحضر تفوق نظيرتها بالريف ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة المشتغلين بالريف عن الحضر حيث بلغت نسبة المشتغلين بالريف نحو ٥٩,١% في حين بلغت بالحضر نحو ٤٠,٩%من اجمالي عدد المشتغلين خلال فترة الدراسة.

٤– تطور معدل البطالة بالريف والحضر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٤ م) :

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنه ذلك الجزء من قوة العمل الذي يبحث عن العمل ويرغب فيه بل ويبحث عنه عند مستويات الأجور السائدة ولا يجدونه ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل .وتحسب معدل البطالة بقسمة عدد المشتغلين على حجم قوة العمل مضروب في ١٠٠.

معدل البطالة = (عدد المشتغلين / حجم قوة العمل) x ١٠٠.

ويتضح من الجدول (٤) أن معدل البطالة من إجمالي حجم قوة العمل بمناطق الحضر قد أرتفع من ٩,٦% عام ٢٠٠٠م إلى ١٥,٧% عام ٢٠١٤م بزيادة تمثل نحو ٦٣,٥% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠م.

أما بالنسبة لتطور معدل البطالة بالحضر من إجمالي حجم قوة العمل على مستوى الجمهورية فقد ارتفع معدل البطالة من ٤,١% عام ٢٠٠٠م إلى ٦,٨% عام ٢٠١٤م بزيادة تمثل نحو ٦١,٩% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠م.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة بالحضر بالمعادلة رقم (١٢) بالجدول (٢) أن هذا المعدل قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣,١٦ % من متوسطة الحسابي خلال نفس الفترة والبالغ نحو ٥,٧%.

كما ارتفع معدل البطالة من إجمالي حجم قوة العمل بمناطق الريف من ٨,٤% عام ٢٠٠٠م إلى ١١,٠% عام ٢٠١٤م بزيادة تمثل نحو ٣٠,٩% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠م

أما بالنسبة لتطور معدل البطالة بالريف من إجمالي حجم قوة العمل على مستوى الجمهورية فقد ارتفع معدل البطالة من ٤,٨% عام ٢٠٠٠م إلى ٦,٣% عام ٢٠١٤م بزيادة تمثل نحو ٣١,٢٥% من معدل البطالة عام ٢٠٠٠م

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة بالريف بالمعادلة رقم (١٣) بالجدول (٢) أن هذا المعدل قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٠,٨٢% مما يشير إلى تأرجحه حول متوسطة الحسابي خلال هذه الفترة والبالغ نحو ٤,٩%.

وبدراسة معدل البطالة الاجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤م) يتضح أن هذا المعدل قد أرتفع من ٨,٩% عام ٢٠٠٠م إلى١٣% عام ٢٠١٤م بزيادة تمثل نحو٤٦,١% من معدل البطالة الإجمالي لعام ٢٠٠٠م.

وتشير معادلة الاتجاه الزمني العام لمعدل البطالة الاجمالي بالمعادلة رقم (١٤) بالجدول (٢) أن هذا المعدل قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٠٥% من متوسطة الحسابي خلال نفس الفترة والبالغ نحو ١٠,٦%.

جدول رقم (٤) تطور معدل البطالة بالحضر والريف وعلى مستوى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤)

السنة	معدل البطالة من قوة العمل بالحضر	معدل البطالة من قوة العمل بالريف	معدل البطالة من إجمالي قوة العمل		
			الحضر	الريف	الإجمالي
2000	9.6	8.4	4.1	4.8	8.9
2001	9.7	8.8	4.2	4.9	9.2
2002	11	9.4	4.8	5.3	10.1
2003	14.3	8.3	6.3	4.7	10.9
2004	12.4	8.7	5.2	5.1	10.3
2005	12.7	10.1	5.4	5.8	11.2
2006	13	8.7	5.6	5	10.6
2007	11.7	6.9	4.9	4	8.9
2008	11.5	6.6	4.9	3.8	8.7
2009	12.8	6.8	5.5	3.9	9.4
2010	12.3	6.4	5.3	3.7	9
2011	16.2	8.8	7	5	12
2012	16.3	9.9	7.1	5.6	12.7
2013	16.5	10.7	7.1	6.1	13.2
2014	15.7	11	6.8	6.3	13
المتوسط	13.3	8.7	5.7	4.9	10.6

- معدل البطالة = (عدد المشتغلين / حجم قوة العمل) x 100.

المصدر :

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي أعداد متفرقة.

(2)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة، أعداد متفرقة.

يتضح مما سبق ارتفاع معدل البطالة في الحضر بصورة أكبر من الريف وربما يمكن تفسير ذلك بتزايد معدلات هجرة الأيدي العاملة العاطلة من الريف إلى الحضر سعياً وراء فرصة عمل، وقد يرجع ذلك بسبب انخفاض دخول الفلاحين وعدم الاهتمام بالريف(٥)، وتوزيع المشروعات الانتاجية توزيعاً ليس عادلاً بين الريف والحضر، كما يمكن تفسير هذه الزيادة في كون الجزء الأكبر من البطالة هي بطالة متعلمة وهي عادة موجودة بنسبة أكبر في الحضر إلى جانب قدرة قطاع الزراعة وخاصة الزراعة العائلية على استيعاب عمالة إضافية حتى وأن كانت زائدة عن حاجة العمل مما يقلل من نسبة البطالة الظاهرة في الريف مقابل زيادة نسبة البطالة المقنعة(٢).

كما يرجع السبب في ارتفاع معدل البطالة في مصر وبصفه خاصة في الأعوام ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، ٢٠١٤م إلى الاضطرابات السياسية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى عودة العمالة الخارجية من بعض الدول العربية نتيجة للازمة المالية العالمية أو نتيجة للثورات بتلك الدول.

ثانياً : التقدير القياسي لأثر بعض المؤشرات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر:

يتم إجراء اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك على نظام متجه الانحدار الذاتي وتوزيع فترات الابطاء (ARDL) لمتغيرات الدراسة خلال السلسلة الزمنية (١٩٨٥-٢٠١٤م) كالتالي:

١ – نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root test):

باستعراض بيانات الجدول رقم (٥) المتعلقة باختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) الذي يحتوي على قاطع واتجاه عام intercept and trend وهذا هو النموذج الأمثل[١]، تبين عدم معنوية إحصائية (t) عند مستوى معنوية ٥%، ١٠% لجميع متغيرات الدراسة ماعدا (X_5)عند المستوى (levels)، حيث أن قيم (t) المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معـــنوية ٥% أو ١٠%، مما يدل على أن تلك المتغيرات غير مستقرة في المستوي (levels) أي قبول فرض العدم بوجود جذر وحدة، وبأخذ الفروق الأولي للمتغيرات المستخدمة في التقدير، كشفت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع معنوية إحصائية (t) عند مستوى معنوية ١% و٥% وبعضها عند ١٠% إلى أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة (stationary) أي رفض فرض العدم بوجود جذر وحدة وهذه النتيجة ضرورية لتجنب الحصول على نتائج زائفة (spurious) ناتجة عن استخدام معاملات غير مستقرة، وعليه يمكن الاستنتاج بان السلاسل الزمنية هي سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق، وكل متغير على حده يعتبر متكامل من الدرجة الأولي طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر، وهذه النتائج تتفق مع النظرية القياسية التي تفترض أن اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار جذر الوحدة بقاطع ومتجه زمني لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (١٩٨٥ – ٢٠١٤)

الفروق الأولى ist difference			المستوى level		المتغيرات
ثابت واتجاه intercept and trend			ثابت واتجاه intercept and trend		
Prob.*	t-Statistic		Prob.*	t-Statistic	
0.0001	-6.76873	$D(logY_t)$	0.3556	-2.43218	$logY_t$
0.0001	-6.52699	$D(logX_{1t})$	0.7415	-1.6635	$logX_{1t}$
0.0000	-7.46125	$D(logX_{2t})$	0.1287	-3.08414	$logX_{2t}$
0.0626	-3.47446	$D(logX_{3t})$	0.2147	-2.78259	$logX_{3t}$
0.0914	-3.27315	$D(logX_{4t})$	0.2283	-2.7433	$logX_{4t}$
0.0146	-4.15645	$D(logX_{5t})$	0.0133	-4.30206	$logX_{5t}$
0.0069	-4.58957	$D(logX_{6t})$	0.8121	-1.48354	$logX_{6t}$
القيم الحرجة (t)			القيم الحرجة (t)		
	-4.32398	1% level		-4.44074	1% level
	-3.58062	5% level		-3.6329	5% level
	-3.22533	10% level		-3.25467	10% level

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق وباستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسيE-views6.

وباستخدام اختبار Wald بالجدول رقم (٦) لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة سابقة الذكر إلى معنوية قيمة F عند مستوى معنوية ١% مما تشير إلى قبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Wald

Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(7, 13)	14.76254	F-statistic
0.0000	7	103.3378	Chi-square
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
0.171119	-1.434805	C(2)	
0.069112	0.205673	C(3)	
0.193035	-0.617670	C(4)	
0.312908	0.264407	C(5)	
0.160688	0.312110	C(6)	
0.341102	0.165667	C(7)	
0.490784	-0.908151	C(8)	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق وباستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسي E-views.

٣ – التقدير القياسي لأثر بعض المؤشرات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر:

ولاختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج تم تقدير النموذج لفترات إبطاء مختلفة وكانت المفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، مركزة على أقل القيم لخمسة معايير سبق ذكرها وهي: AIC، SC، HQ، FPE، LR. وعند تطبيق هذه المعايير تم البدء باستخدام فترة إبطاء مساوية لعدد واحد صحيح بافتراض وجود حد ثابت واتجاه عام. وأكدت هذه المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة (lag=1)لإنهاء كانت متسقة مع جودة النموذج المستخدم كما بالجدول رقم (٧) وفقاً لمخرجات برنامج E-views.

جدول رقم (٧) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلي للنموذج.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-1.141116	-0.894488*	-1.235774	0.017279	NA*	22.44717	0
-1.148764*	-0.866905	-1.256945*	0.017051*	1.719911	23.71181	1
-1.118701	-0.801608	-1.240404	0.017518	1.015342	24.50505	2
-1.077716	-0.725392	-1.212942	0.018251	0.788075	25.16178	3
-1.051211	-0.663654	-1.199960	0.018810	0.938245	25.99949	4
-0.996193	-0.573403	-1.158464	0.020033	0.500553	26.48080	5
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (2) وباستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسي E-views 6.

يوضح الجدول رقم (٨) نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٤م) حيث تشير النتائج إلى:

- منطقية إشارة الحد الثابت، فمن المفترض أن يكون لمعدل البطالة قيمة موجبة ولو انعدمت قيم بقية المتغيرات في النموذج.
- العلاقة بين معدل البطالة مع تأخرها في الفترات السابقة لها $y_{(t-1)}$ علاقة عكسية، وهو غير مقبول من الناحية الاقتصادية، فالعدد الحالي للعاطلين عن العمل يحسب بجمع مخزون السنوات السابقة من العاطلين إضافة إلى عدد طالبي العمل الذين لم يوظفوا في السنة الحالية.
- وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا بين معدل البطالة(y_t) ومعدل التضخم(X_1) في المدى القصير فقد بلغت المرونة الجزئية نحو (-٠,٠٨٤) وهذا يعني أن انخفاض معدل التضخم بنسبة١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنحو٠,٨٤%، كما تبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية١% بين معدل البطالة ومعدل التضخم في المدى الطويل حيث بلغت المرونة الجزئية نحو (٠,١٤٣) أي أن زيادة معدل التضخم بنحو١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنحو١,٤٣%، وهو ما يتفق مع نظرية فيلبس الذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وبينما يرأى مليتون فريدمان بأن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية فقط في المدى القصير.
- وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٥%بين معدل البطالة (yt) ونسبة الأنفاق على الاستثمار من الأنفاق القومي في المدى القصير (X2)، حيث بلغت المرونة الجزئية نحو(٠,٤٠٠) أي أن زيادة نسبة الانفاق على الاستثمار بنحو١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنحو ٤,٠% وهو ما لا يتفق والمنطق الاقتصادي، بينما تبين وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ١%بين معدل البطالة (yt) ونسبة الأنفاق على الاستثمار من الأنفاق القومي في المدى الطويل (X2)، حيث بلغت المرونة الجزئية نحو(-٠,٤٣٠) أي أن زيادة نسبة الانفاق على الاستثمار بنحو١٠% سوف تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنحو ٤,٣% و يتفق ذلك مع المنطق الاقتصادي، ويفسر هذا بقدرة القطاع الحكومي

على إنشاء مشروعات كبيرة من شأنها امتصاص جزء من قوة العمل المتزايدة التي لم يستطيع القطاع الخاص وفقا لمبدأ التكاليف والأرباح استيعاب باقي قوة العمل، نتيجة لاعتماد الأساليب الحديثة في العمل واستخدام أساليب إنتاج حديثة التي لا تحتاج إلى كثافة عالية من العمال، وإنما تحتاج لنوعيات وتخصصات لم تكن متوفرة في ظل السياسات التعليمية والتدريبية المتبعة، أي أن البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات وهو ما يتفق مع نظرية كينز وماركس.

- وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى ٥% بين معدل البطالة (yt) وسعر فائدة الاقراض في الأجل القصير(X3)، وغير معنوية في الأجل الطويل حيث بلغت المرونة الجزئية نحو (١,٠٧٢)، (٠,١٨٤) في الأجلين القصير والطويل على الترتيب، حيث أن ارتفاع اسعار الفائدة تقلل من إقبال المستثمرين ورجال الاعمال على الاقتراض وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة لأغراض الاستثمار، ويؤدي ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك بالمستثمرين إلى اقتراض كميات اقل من القروض، ومن ثم يقل الإنفاق الاستثماري، أو ربما يقل معدل نمو الإنفاق الاستثماري كما تؤدي ايضاً إلى انخفاض تمويل المشروعات الصغيرة، وبالتالي تنخفض فرص الطلب على الايدي العاملة وزيادة معدل البطالة فزيادة سعر الفائدة على الاقراض بنسبة ١٠% تؤدي زيادة معدل البطالة بنسبة ١٠,٧٢% ، ١,٨٤% في الأجل القصير والطويل على الترتيب.
- وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائيا بين معدل البطالة (yt) وسعر صرف الجنية مقابل الدولار في الأجل القصير(X4)، بينما تبين معنوية العلاقة الطردية في الأجل الطويل عند مستوى١٠% حيث بلغت المرونة الجزئية في الأجلين القصير والطويل بنحو (٠,١٣٢)، (٠,٢١٧) على الترتيب، أي أن زيادة سعر الصرف بمقدار١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمقدار ١,٣٢%، ٢,١٧% في الأجل القصير والطويل على الترتيب. وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات حيث ترى بعض الدراسات أن انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة مقابل العملات الاجنبية تؤدي نقص قدرة الاقتصاد القومي على استيراد ما يلزم للعملية الانتاجية من المواد الخام والسلع الوسيطة والاستثمارية وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الإنتاج والعمالة داخل هذه الصناعات أو المؤسسات.
- وجود علاقة عكسية غير معنوية احصائيا بين معدل البطالة (yt) ونسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي في الأجل القصير(X5)، بينما تبين وجود علاقة طردية غير معنوية احصائيا في الأجل الطويل، حيث بلغت المرونة الجزئية في الأجلين القصير والطويل بنحو (-٠,٢٠٧)، (٠,١١٥) على الترتيب، أي أن زيادة نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي بمقدار١٠% سوف تؤدي إلى خفض معدل البطالة في المدى القصير بنسبة ٢,٠٧% ويعكس هذا أهمية العمل على زيادة الاهتمام بصناعات تشجع الصادرات.

وجود علاقة طردية غير معنوية احصائيا بين معدل البطالة (yt) ونسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي في الأجل القصير(X6)، ووجود علاقة عكسية معنوية احصائيا عند مستوى معنوية ١٠% في الأجل الطويل وهو لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، وقد بلغت المرونة الجزئية في الأجلين القصير والطويل بنحو (٠,٣٧١) ، (-٠,٦٣٣) على الترتيب، حيث أن زيادة نسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي بمقدار ١٠% سوف تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في المدى القصير بنسبة ٣,٧١% ويعكس هذا أهمية العمل على تشجيع صناعات الإحلال محل الواردات.

كما تشير نتائج اختبار LM إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير نتائج اختبار ARCH إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

كما تدل قيمة معامل التحديد المعدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^{-2}=0.80$ هذا ما يعني أن معدل البطالة مفسر بنسبة ٨٠% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات المبطئة لفترة واحدة.، تشير قيمة (F) إلى أن النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى دلاله إحصائية ١%، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

- **وبناء على ما سبق فأن الدراسة تقترح بعض السياسات لتخفيض حدة البطالة في الريف والحضر في مصر:**

ففي المدى القصير يجب اتباع سياسات نقدية تعتمد على خفض سعر فائدة الإقراض (X_3). واتباع سياسات تجارية تعتمد زيادة نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي (X_5)، خفض نسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي (X_6) تلك السياسات التي من شأنها تؤدي إلى خفض حدة البطالة في مصر. وفي المدى الطويل يجب اتباع سياسات مالية تعتمد على زيادة نسبة الأنفاق على الاستثمار من الأنفاق القومي (X_2)، وكذلك سياسات نقدية تعتمد على خفض سعر صرف الجنية مقابل الدولار في (X_4) والتي من شأنها تؤدي إلى خفض حدة البطالة في مصر.

جدول رقم (٨) نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتأثير السياسات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠١٤).

$\Delta(\log Y_t)$	Coefficient	Std. Error	t-statistics	Prob.
C	6.157198	1.602648	3.841891	0.0020
$\log Y_{(t-1)}$	-1.434805	0.171119	-8.384840	0.0000
$\log X_{1(t-1)}$	0.205673	0.069112	2.975926	0.0107
$\log X_{2(t-1)}$	-0.617670	0.193035	-3.199786	0.0070
$\log X_{3(t-1)}$	0.264407	0.312908	0.844999	0.4134
$\log X_{4(t-1)}$	0.312110	0.160688	1.942340	0.0741
$\log X_{5(t-1)}$	0.165667	0.341102	0.485681	0.6353
$\log X_{6(t-1)}$	-0.908151	0.490784	-1.850410	0.0871
$\Delta(\log Y_{(t-1)})$	0.278709	0.170528	1.634391	0.1261
$\Delta(\log X_{1(t-1)})$	-0.083555	0.075535	-1.106179	0.2887
$\Delta(\log X_{2(t-1)})$	0.400422	0.139380	2.872881	0.0131
$\Delta(\log X_{3(t-1)})$	1.071889	0.430422	2.490323	0.0271
$\Delta(\log X_{4(t-1)})$	0.131735	0.176686	0.745591	0.4692
$\Delta(\log X_{5(t-1)})$	-0.206814	0.286245	-0.722506	0.4828
$\Delta(\log X_{6(t-1)})$	0.370704	0.383672	0.966199	0.3516
F =(8.949)* **		R^2 = (0.906) R^{-2} =(0.805)		
BG LM: F-statistic =0.1016 Prob. F(2,11) =0.9042		ARCH: F-statistic=0.064678 Prob. F(1,25) =0.8013		

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (2) بالملحق وباستخدام حزمة برامج الاقتصاد القياسي E-views 6

الملخص:

أدت بعض السياسات الاقتصادية الكلية –المالية والنقدية والتجارية المتبعة إلى زيادة معدل البطالة في الريف والحضر المصري ويرجع ذلك لعدم الاستغلال الأمثل لمورد العمالة نتائجه السلبية على الاقتصاد المصري وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- أن اجمالي قوة العمل على مستوى الجمهورية قد اخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٩٤%، وأن اجمالي قوة العمل بالحضر والريف قد اخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو٢,٩٦% ، ٢,٩٣ على الترتيب خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٤م).
- أن اجمالي عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٦٩ %. وأن اجمالي عدد المشتغلين بالحضر والريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٥٤ %، ٢,٨% على الترتيب خلال فترة الدراسة.

- كما يتضح مدى النقص النسبي في قوة العمل الزراعي بالرغم من الزيادة المطلقة في مقابل النمو المطلق والنسبي في العمالة الكلية وغير الزراعية، وفقد تبين أن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٣٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بالريف. وأن إجمالي عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ إحصائيا بنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ١,٦% من متوسط عدد المشتغلين بالنشاط الزراعي بمصر خلال فترة الدراسة.
- وقد تبين أن هذا معدل البطالة بالحضر قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣,١٦ %. وأن معدل البطالة بالريف اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي إحصائيا وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٠,٨٢%. وأن معدل البطالة الاجمالية قد اخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياُ احصائياً وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢,٠٥% من متوسطة الحسابي خلال نفس الفترة.
- وبالتقدير القياسي لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) لبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في مصر حيث تدل قيمة معامل التحديد المعدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R^{-2}=0.80$ هذا ما يعني أن معدل البطالة مفسر بنسبة ٨٠% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات المبطئة لفترة واحدة.، وتشير قيمة (F) إلى معنوية النموذج عند مستوى دلاله إحصائية ١%. كما تشير نتائج اختبار LM إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير نتائج اختبار ARCH إلى قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- كما تبين من النموذج المقدر وجود علاقة عكسية غير معنوية إحصائيا بين معدل البطالة(y_t) ومعدل التضخم(X_1) في المدى القصير، ووجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية١% في المدى الطويل.
- وتبين وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٥%بين معدل البطالة (y_t) ومعدل الأنفاق على الاستثمار من الأنفاق الوطني في المدى القصير (X_2)، ووجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ١% في المدى الطويل.
- وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا عند مستوى ٥% بين معدل البطالة (y_t) وسعر فائدة الاقراض في الأجل القصير(X_3)، وغير معنوية في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية غير معنوية إحصائيا بين معدل البطالة (y_t) وسعر صرف الجنية مقابل الدولار في الأجل القصير(X_4)، بينما تبين معنوية العلاقة الطردية في الأجل الطويل عند مستوى١٠%.
- وجود علاقة عكسية غير معنوية احصائيا بين معدل البطالة (y_t) ونسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي في الأجل القصير(X_5)، بينما تبين وجود علاقة طردية غير معنوية احصائيا في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية غير معنوية احصائيا بين معدل البطالة (y_t) ونسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلى الاجمالي في الأجل القصير(X_6)، ووجود علاقة عكسية معنوية احصائيا عند مستوى معنوية ١٠% في الأجل الطويل وهو لا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

وبناء على ما سبق فأن الدراسة توصي بالآتي:

١- اعادة هيكلة الانفاق الحكومي في المدى الطويل بالطريقة التي تؤدي الي زيادة نسبية الانفاق على الاستثمار من جملة الانفاق الحكومي وأيضا ترشيد استخدامه على النحو الذي يؤدي الي توفير مزيد من فرص العمل.

٢- تشجيع الصادرات في المدى القصير والتوسع في الصناعات التصديرية التي تستخدم تقنيات أكثر كثافة لعنصر العمل.
٣- تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة بالريف والحضر وتوفير التمويل المناسب لإقامتها وذلك بشروط ميسرة من خلال اتباع سياسة نقدية تعمل على خفض سعر الفائدة على الاقراض في المدى القصير.
٤- العمل على تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار في الداخل وكذلك بالنسبة لسعر الصرف واتخاذ السياسات المالية المناسبة لخفض معدل التضخم.
٥- العمل على زيادة الاستثمارات في النشاط الزراعي واستصلاح الاراضي الزراعية وتوزيعها على الشباب المتعطل ووضع السياسات التي تساعد على ارتفاع العائد على الاستثمار في القطاع الزراعي.
٦- قيام بنوك القرى والصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل المشروعات الزراعية بشروط ميسرة لمنع هجرة العمالة الزراعية من الريف إلى الحضر.

المراجع:

١- جمال محمد صيام (دكتور) وآخرون، دراسة الآثار الاقتصادية للاستثمار الزراعي على مؤشرات الزراعة المصرية باستخدام نموذج متجه الانحدار الاتي غير المقيد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والعشرون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠١١م.
٢- سعاد سيد محمود صادق، سامي محمد محمد السيسي "دكاترة" أثر التنمية الزراعية على استيعاب القوة العاملة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والعشرون – العدد الثاني – يونيه ٢٠١١م.
٣- عبدالله زايد، محمد عبد النبي دسوقي "دكاترة" أثر البطالة على المجتمع الريفي المصري اقتصاديا واجتماعيا – جامعة المنصورة، مجلة العلوم الزراعية ، العدد (٦) – مجلد(٣٠) – ٢٠١٢م.
٤- علي عبد الزهرة حسن (دكتور)، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع/ت الثاني – العدد الرابع والثلاثون،٢٠١٣م.
٥- محمد صلاح الدين الجندي، محمود أحمد إبراهيم خليل "دكاترة" البطالة في الاقتصاد المصري (الاسباب والتحديات – مداخل المواجهة)، المؤتمر الثاني والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠١٤م.
٦- مهران سليمان عيطة، محمود محمد عبد الفتاح "دكاترة" دراسة عن الزراعة ومشكلة البطالة في مصر، ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، جامعة الأزهر ،مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، ٨ أكتوبر ٢٠٠١م.
٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.
٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، أعداد متفرقة.
٩- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي http://www.albankaldawli.org/
١٠- وزارة التنمية الاقتصادية، نشرة سلسلة البيانات الأساسية، الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٧/٠٦.

الملاحق

جدول رقم (١) تطور أعداد المشتغلين بالنشاط الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤)

(مليون عامل)

السنة	المنطقة	النشاط الزراعي	الصناعة والتعدين	التشييد والبناء	إجمالي قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	باقي قطاعات النشاط الاقتصادي	إجمالي العاملين بالنشاط غير الزراعي	إجمالي النشاط الاقتصادي
2000	الحضر	0.31	1.39	0.66	0.52	4.57	7.14	7.45
	الريف	4.90	0.94	0.72	0.40	2.98	5.04	9.94
	إجمالي	5.21	2.33	1.38	0.92	7.55	12.18	17.39
2001	الحضر	0.32	1.44	0.65	0.58	4.73	7.39	7.71
	الريف	4.77	0.95	0.71	0.40	3.13	5.20	9.97
	إجمالي	5.09	2.39	1.36	0.98	7.86	12.59	17.69
2002	الحضر	0.32	1.36	0.62	0.56	4.91	7.46	7.78
	الريف	4.66	1.01	0.70	0.47	3.35	5.53	10.19
	إجمالي	4.98	2.37	1.32	1.04	8.26	12.99	17.97
2003	الحضر	0.36	1.35	0.10	0.55	5.32	7.32	7.69
	الريف	5.12	0.91	0.75	0.44	3.33	5.43	10.55
	إجمالي	5.49	2.26	0.85	0.99	8.65	12.75	18.24
2004	الحضر	0.40	1.43	0.65	0.52	4.76	7.36	7.76
	الريف	5.68	0.92	0.76	0.37	3.34	5.38	11.06
	إجمالي	6.07	2.35	1.41	0.89	8.09	12.74	18.82
2005	الحضر	0.44	1.52	0.80	0.56	4.71	7.59	8.03
	الريف	5.59	1.00	0.86	0.47	3.50	5.82	11.41
	إجمالي	6.04	2.52	1.65	1.02	8.21	13.41	19.44
2006	الحضر	0.53	1.61	0.86	0.62	4.97	8.05	8.58
	الريف	5.91	1.10	0.97	0.48	3.53	6.08	11.98
	إجمالي	6.44	2.70	1.83	1.10	8.50	14.13	20.57
2007	الحضر	0.53	1.70	0.79	0.63	5.18	8.31	8.84
	الريف	6.44	1.14	1.10	0.54	3.80	6.57	13.01
	إجمالي	6.97	2.84	1.89	1.17	8.98	14.88	21.85
2008	الحضر	0.66	1.71	1.06	0.67	5.26	8.70	9.36
	الريف	6.45	1.19	1.21	0.55	3.74	6.70	13.15
	إجمالي	7.12	2.90	2.27	1.22	9.00	15.39	22.51
2009	الحضر	0.60	1.81	1.06	1.97	4.08	8.92	9.52
	الريف	6.30	1.29	1.43	1.67	2.77	7.16	13.46
	إجمالي	6.91	3.10	2.49	3.64	6.85	16.08	22.98
2010	الحضر	0.71	1.83	1.07	2.21	4.12	9.23	9.94
	الريف	6.06	1.47	1.62	1.91	2.82	7.82	13.89
	إجمالي	6.77	3.30	2.69	4.12	6.94	17.05	23.83
2011	الحضر	0.68	1.50	1.15	2.21	4.15	9.00	9.67
	الريف	6.18	1.23	1.57	1.94	2.75	7.50	13.68
	إجمالي	6.86	2.72	2.72	4.15	6.90	16.50	23.36
2012	الحضر	0.63	1.71	1.23	2.25	4.06	9.25	9.87
	الريف	5.77	1.22	1.63	2.01	3.10	7.96	13.73
	إجمالي	6.40	2.93	2.86	4.26	7.16	17.21	23.60
2013	الحضر	0.76	1.72	1.07	2.25	4.21	9.25	10.01
	الريف	5.98	1.29	1.66	2.23	2.81	7.99	13.97
	إجمالي	6.74	3.01	2.73	4.48	7.02	17.24	23.98
2014	الحضر	0.71	1.79	1.09	2.23	4.31	9.42	10.13
	الريف	6.03	1.35	1.65	2.12	3.02	8.14	14.17
	إجمالي	6.74	3.14	2.74	4.35	7.33	17.56	24.30

المصدر:

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة عام 2012م.

جدول رقم (٢) تطور معدل البطالة وأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٥ – ٢٠١٤)

السنة	%معدل البطالة (y)	%معدل التضخم (x_1)	% الأنفاق على الاستثمار من إجمالي الأنفاق الوطني(x_2)	% سعر الفائدة على الاقتراض (x_3)	سعر صرف الدنية مقابل الدولار(x_4)	%قيمة الصادرات من الناتج المحلى الإجمالي(x_5)	% قيمة الواردات من الناتج المحلى الإجمالي(x_6)
1985	13.70	22.00	17.60	16.20	0.87	16.20	36.50
1986	14.70	23.86	17.20	16.33	0.87	15.73	36.80
1987	5.60	19.69	17.64	16.33	0.87	12.56	37.80
1988	7.00	17.66	18.26	17.00	0.87	17.32	35.16
1989	7.70	21.26	16.45	18.33	0.87	17.89	32.35
1990	9.80	16.76	34.71	19.00	1.55	20.05	32.71
1991	9.60	19.75	25.23	18.50	3.14	27.82	35.80
1992	8.50	13.64	23.46	20.33	3.32	28.40	30.91
1993	10.90	12.09	23.51	18.30	3.35	25.84	30.09
1994	11.00	8.15	24.31	16.51	3.39	22.57	28.06
1995	8.50	15.74	34.71	16.47	3.39	22.55	27.70
1996	9.00	7.19	20.77	15.58	3.39	20.75	26.20
1997	8.40	4.63	19.85	13.79	3.39	18.84	24.90
1998	8.00	3.87	24.44	13.02	3.39	16.21	25.71
1999	8.10	3.08	24.95	12.97	3.40	15.05	23.31
2000	8.90	2.68	22.46	13.22	3.47	16.20	22.82
2001	9.20	2.27	21.09	13.29	3.97	17.48	22.33
2002	10.10	2.74	20.84	13.79	4.50	18.32	22.67
2003	10.90	4.51	19.70	13.53	5.85	21.80	24.38
2004	10.30	11.27	20.06	13.38	6.20	28.23	29.59
2005	11.20	4.87	21.33	13.14	5.78	30.34	32.61
2006	10.60	7.64	22.60	12.60	5.73	29.95	31.57
2007	8.90	9.32	24.90	12.51	5.64	30.25	34.83
2008	8.70	18.32	26.91	12.33	5.43	33.04	38.64
2009	9.40	11.76	21.94	11.98	5.54	24.96	31.60
2010	9.00	11.27	22.75	11.01	5.62	21.35	26.59
2011	12.00	10.05	19.65	11.03	5.93	20.57	24.69
2012	12.70	7.12	17.80	12.00	6.06	17.43	25.85
2013	13.20	9.42	15.32	12.29	6.87	18.06	24.78
2014	13.00	10.15	14.81	11.71	7.08	15.19	33.50

المصدر:

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

2- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي /http://www.albankaldawli.org

3- وزارة التنمية الاقتصادية، نشرة سلسلة البيانات الأساسية، الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة 1982/81-2007/06.

An Economic Study for Factors affect Agriculture Labor Unemployment Rate at Rural and Urban in Egypt.

Summary:

Macro Economic Policies, Fiscal and Monetary Policies, applied in Egypt result in increasing unemployment rate of agricultural labor because of less efficient use of labor resources available at rural and urban Egypt. The study results showed the following:

- Labor force increased at 2.94% on average time period 2000-2014. The labor force at rural and urban increased at 2.96% and 2.93% respectively, at the same period.
- Total employment number increased, at significant level, at rate of 2.69%, also that number at urban and rural of Egypt have increased by 2.54% and 2.8% respectively.

- Even that total number of agricultural force increased, but the agricultural unemployment at urban regions increased significantly at rate of 3.16%, while at rural regions ,it has a non significant increase at rate of 0.82%. In general, total rate of unemployment increased at 2.05% on average at a significant level.
- Based on regression model (ARDL) results, the model is significant at 1%, based on F test, and R^2=0.80 showed that dependent variables explain 80% of changes in unemployment rate.
- The study results showed the negative, non-significant, relation between unemployment and inflation rates, at short run. While last relation become positive and significant, at level 1%, in long run.
- The government expenditure on local investment, has a positive impact, significant at 5% level, with un-employment rate in short run, while last relation became negative at long run, and significant at level of 1%.
- The impact of interest rate on unemployment is positive and significant at 5% level in short run, and it is non-significant in long run.
- Exchange rate of Egyptian Pount with American Dollar has a positive impact on unemployment rate at both short and long run.

  The ratio of export to national production has a negative relation with unemployment rate in short run, the last relation become positive and non-significant in long run.
- The ratio of import to national production has a positive relation with unemployment rate in short run, the last relation become negative at significant level of 10% in long run.
- **Based on study results, the recommendations are:**

1- Reform government expenditure to support local investment in long run, which increase employment and create a new jobs at agriculture sector.
2- In crease exports of agricultural products that uses more labor in short run.
3- Support small agricultural projects at rural areas, which attract more agriculture labor. Lower interest rate would increase small and medium agricultural projects in short run.
4- Develop monetary policies, which help in stabilize the exchange rate, and lower inflation rate.
5- Support investment in agricultural projects, by increasing its economic returns.
6- Increasing efficiency of agricultural banks and social development fund in financing agricultural projects to avoid the immigration of agricultural labor from rural to urbane areas.